المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
سنة ثالثة محاسبة وجباية
مادة القانون الجبائي

ميلة في 22ماي 2024

أجب على الأسئلة التالية بدقة :

1.يحاول المشرع الضريبي أثناء صياغته للقوانين الضريبية التوفيق بين مصلحتين متناقضتين هما :(02 نقطة لكل سؤال)

- مصلحة 01: المكلف بالضريبة

- مصلحة 02: الخزينة العمومية

2.هل يمكن للقوانين الخاصة (خارج قوانين المالية) أن تنص على أحكام وقواعد ذات طابع ضريبي ؟

لا يمكن ذلك باستثناء قطاع المحروقات (الجباية البترولية) ، الا أن هذا الاستثناء لا يشمل الاعفاءات

3.التغيير في القوانين الضريبية يخدم كفاءة وفعالية النظام الضريبي :

- التغيير الذي تبرره التغييرات الاقتصادية يخدم كفاءة النظام الضريبي

-التغيير المستمر والعشوائي يضر بكفاءة النظام الضريبي

4. من منظور التشريع الضريبي يعد تهربا ضريبيا كل عون اقتصادي يقوم ب :

-البيع والشراء دون فواتير

-النشاط بدون سجل تجاري

-تقديم تصريحات خاطئة عن رقم الأعمال

- تحويل الامتيازات الضريبية عن مسارها الحقيقي

5.تقبل الشكاوى الضريبية الى غاية :

- 31 ديسمبر من السنة التي تلي سنة ادراج الضريبة في الجدول

-31 ديسمبر من السنة التي تلي سنة اقتطاع الضريبة من المصدر

6. حدّد الخاضعين لاختصاص مديرية المؤسسات الكبرى حسب التعديل الأخير الصادر سنة 2017:

- الشركات الأجنبية

-الشركات البترولية

-الشركات التي يفوق رقم اعمالها السنوي أو يساوي 200.000.000دج

7. المنازعات الضريبية تحل بطريقين (مسلكين)هما :

-الطريق الاداري

-الطريق القضائي

8. يتبنى التشريع الجبائي الجزائري ثلاثة أنظمة ضريبية (الطرق الفنية لتحديد الضريبة) :

- النظام الجزافي

-النظام الحقيقي

-النظام المبسط

9.تسعى التشريعات الضريبية الحديثة الى احتواء الاقتصاد الموازي من منطلق التأثيرات السلبية لهذا الأخير المتمثلة في :

-ضياع ايردات ضريبية للخزينة

- معطيات غير دقيقة في الحسابات الوطنية

10. ما المقصود بالطعون الضريبية الوَلائية ؟

الطعون المبنية على العوز والعسر المالي للمكلف بالضريبة